

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. : الرقم Date : التاريخ

Copyright © King Saud University

1377
1378

٢٠٨/٢١٦

رسالة في الدعوى على الغفيلين . لعلها تأليف علاء الدين الحفصاني ، محدث بن علي . ١٠٨٨ هـ . بخط عبد الله بن حسن المرعشي سنة ١١٢٨ هـ .
ق ١٨ ص ١٦ : اسم

٥٦٦٨ م

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١-١٤) ، خلدتها نسخ مقتبس .

الاعلام ١٨٨:٧ معجم المؤلفين ٥٦:١١
١- العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله
أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ

١٩/١٦٨٥
٥١٤١٥/٧/٢٢

٢٠٨/٢١٦

رسالة الماء المستعمل صاهو وماحكم الماء النهور اذا اختلف به . بخط عبد الله بن حسن المرعشي سنة ١١٢٨ هـ .

م

ورقتان ١٧١٦ ص ١٦ : اسم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٤-٥) ، ناقصة الآخر
٥٦٦٨ م
أختلجها نسخ مقتبس .
١- العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله
ب- تاريخ النسخ

١٩/١٦٨٥
٥١٤١٥/٧/٢٢

٢٠٨/٢١٦ (رسالة في أوقات الصلاة) بخط عبد الله بن حسن المرعشي

م

سنة ١١٢٨ هـ .

ق مختلطة المسطرة ١٦:١٨ اسم

٥٦٦٨ م

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٦-٩) ، ناقصة الاول ، خلدتها نسخ مقتبس .

١- العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ- النسخ ب- تاريخ النسخ

١٩/١٦٨٥
٥١٤١٥/٧/٢٢

هذه رسالة في المسحوق علي

الخضاب

رحمة الله تعالى

علي مؤلفها

أماي

م



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم:	٥٦٦٨ - ٤٧
العنوان:	المسحوق علي الخضاب
المؤلف:	عبد الله بن عبد العزيز
تاريخ النسخ:	١٢٤٨ هـ
اسم الناشر:	عبد الله بن عبد العزيز
عدد الأوراق:	٩
ملاحظات:	١١٨٦

واني يتاتي ذلك في الرقيق ثم نقل عن المصنفات ان خلاف
ان الجورب اذا لم يكن تخيناً لم يجز مسحه وعبارة النهر وغيره
قيد بالتخين لان الرقيق لا يجوز مسحه بخلاف ولم يقيدوه
هنا بمنع ولا غيره وعبارة المحذور او علي جوربيه التخينين
منعيني او مجلدين ثم قال ولذا غير منعيني ومجلدين عندها
والله نقل رجوعه وفي حواشي الدرر والغرر لصاحب التنوير
قوله او جوربيه التخينين او المنعيني او المجلدين هذا الترتيب
من الادنى الى الاعلى على طريق الترتي اي التخينين على ما اختاره
صاحب الهداية وغيره او التخينين المنعيني او المجلدين بطريق
الترقي والا فلا حاجة لذكر المجلد للعلم به بالاولي وعبارة ابن
كمال باشه او جوربيه مجلدين او منعيني او تخينين هذا عندها
وبه يفتي قال هذا المسمى اي جواز المسح على التخينين مجرداً
عن الجلد والنعل عندها ويروي رجوعه الي قولهم وبه يفتي
بقوله علي التخينين مجرداً اي حال كونه مجرداً عن الجلد مفاده
ان الكلام السابق انما هو في التخين الغير المجرد عن الجلد وهو
المطابق لما تقدم التصرح به عن العناية وغيرها وافاد في
التاثير خاتمه ان الجوارب انواع خمسة اتم من غزل او صوف
او شعر او جلد رقيق او كرباس او غزل فالاول لا يجوز بلا
خلاف والثاني ان صلباً مستمسكاً يمشي معه فرائس

افرسنا

افرسنا فعلي الخلاف وكذا الثالث واما الرابع فلا يجوز المسح عليه
كيف ما كان واما الخامس فان رقيقاً لم يجز بلا خلاف وان
تخيناً مستمسكاً سائر لا يبدو والناظر كما هو جوارب اهل
مرو فعلي الخلاف فعلي قول ابي حنيفة لا يجوز مسحه الا اذا
كان متصلاً او مبطناً وعلي قولهما يجوز وعلي قول الشافعي
لا يجوز علي الجورب وان منعلاً انتهى ومفاده ان الرقيق لا خلاف
في عدم جواز مسحه مطلقاً منعلاً او لا وكذا الكرباس كيف ما كان
اي منعلاً او لا صلباً او لا كما هو ظاهر من اطلاقه واما التخينين كجوارب
اهل مرو فذلك علي قول ابي حنيفة لا يجوز مسحه الا اذا كان
منعلاً وعلي قولهما يجوز وروي رجوعه اليه فعلاً لا قولاً ويحتمل
ان لا رجوع اصلاً اذ قوله لعوده فعلت ما كنت امنع عنه النكاح
يحتمل ان يكون اعتذاراً لهم وبياناً لجواز الاخذ بقول المخالف
حالة الضرورة فلا يثبت الرجوع بالشك ولين سلم رجوعه
فقد اختلفوا علي قوله في بيان المنع فذكر تاضي خان وغيره
ان علي رواية الحسن اي عن الامام ينبغي ان يكون المنع
الي الكعبين وفي التاثير خاتمه برمز المحيط ثم بين المشايخ
اختلاف في مقدار النعل الذي يكفي لجواز المسح علي التخينين
عند ابي حنيفة فقال بعضهم ما يلي القدم وقال بعضهم
لا يجوز المسح حتى يكون الاديم الي الساق فعلي هذا القول

لو كان المستور بالادب ما دون الساق والساق جوب لا يجوز المسح عند
 ابي حنيفة انتهى فصرح بالتخانة في المنعل ويكون الى الساق في احدي
 الروايتين عن الامام فانضم المرام بتوفيق الله الملك العلام بالنقل المخرج
 والفهم الصحيح وان بقي ثم لبس او تخين وحسن فالمنظر النقل
 كالتمس في الخلاصة ما نصه وتفسير الجوب المنعل ان يكون
 الجوب المنعل لجوارب المنعل الصبيان الذين يمشون عليها
 في تخونة الجوب وغلظ النعل يجوز المسح عليه انتهى بحروقه ومثله
 في التاتاخانية معزيا المحيط بزيادة ان شمس الايمة الحلواني سأل
 استاذة عن تفسير الجوب المنعل ما هو فاجابه هكذا وهكذا
 عبارة البحر الرائق تفيد ذلك بعينه كما لا يخفى علي من له ادني
 درجه في حل كلامهم غمس راس خنصر في بحر مرامهم اذ الكلام في
 قوله ثم المسح علي الجوب اذا كان منعلا جائزا اتفاقا للعهد
 اي المسح المعهود وشرعا علي الجوب المعهود عرفا ويؤيده حكاية
 كما لا يخفى علي من له ادنى مذاق والمعهود عرفا المتفق عليه هو
 المتصف بالتخانة لا غير ثم ذكر ان غير المنعل بنوعيه داخل
 في حكم عدم الجواز لكن الرقيق منه بلا خلاف والتخين منه علي
 الخلاف ولين سلم فالمفهوم لا يصادر بالمنطوق فليس
 بعد النقل الا الرجوع اليه والتعويل عليه بل قد قال
 امامنا وقد تنا لا يحل لاحد ان يقول بقولنا حتى يعلم من
 ابي

ابن قلنا وبهذا ظهر لزوم الشرط والمسطوره في صور السؤال من التخانة
 والوقوف علي الساق بنفسه وامكان متابعة المشي فيه مدة السفر
 الشرعي واقل ما قيل فيه فرسخا فاكثر وعدم جواز المسح علي الخف
 الذي تسميه العوام المسد ~~الخفي~~ الخفي الموصول بشخصين
 جوخ في زماننا المفقودة منه هذه الشرط والمذكوره اما اذا
 وجدت هذه الشرط في جوخ او لبدا ونحوها فلا كلام في الجواز
 كما هو مخرج عباراتهم التي عليها التعويل وحسبنا الله ونعم الوكيل
 وكه حوله ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم ارنا الحق حقا وارزقنا
 اتباعه محمد واله ومن علي منواله حرره محلا محلا المعترف بقصوره
 بين العالمين محمد علاء الدين عفي عنه انتهى والله سبحانه وتعالى
 واسم اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب آمين

مسألة الماء
 المستعمل

م

بسم الله الرحمن الرحيم

باموفق ما نقول الفقهاء الحنفية وفقهم الله تعالى ونفعهم
في الماء المستعمل ما هو وما حكمه الماء الطهور اذا اختلط به
وفي هذه الفساق المجعولة بالمدارس يجوز للحنفي ان يتوضأ
منها ويغتسل والحال ان الناس يتوضئون ويغتسلون
فيها او لا يجوز ذلك له فيه وهل تقدر الكثرة بالعاشر
في العشر والقليل بما دونه بالنسبة الى وقوع الجناسه
اولما هو اهم من ذلك ليدخل في ذلك مخالطة الطاهر
واذا كان بالنسبة الى وقوع الجناسه فقط فاما معاني
قولهم بفساد الماء في الاناء اذا ادخل المحدث رجله فيه
بخلاف يده مكان الضرورة في اليد دون الرجل وامثاله
ذلك كسيلة التوضي والاغتسال في الماء الطاهر
الصهور وبني ما اذا توضأ خارجا ثم بقي الغسالة فيه
وهل يفرق في الماء من جهة الطهورة والاستعمال
بالنسبة الى الوضوء والغسل ام لا فيكون الماء بالنسبة
الى كل من الطهارة على السواء فاذا قلنا بالطهورة
كان

كان طهورا بالنسبة اليهما واذا قلنا بالاستعمال كان مستعملا
بالنسبة اليهما وهل الكثرة معتبرة بالعشر في العشر ام برأي
المبتلي حتى تختلف الكثرة بالنسبة الى اختلاف الآراء وهل تنجس
هذه الفساق والابار بأدلاء الدلاء والاباريق والجرار فيها والحال ان
الايدي قد نسي ويتعاطى ذلك الصغار والعبيد والنساء
والجهلة ومن لا يحسن توقي الجناسات وهل العبرة في ذلك
بالظن او باليقين وما المفتى به في ذلك افقونا ماجورين انا بكم
الله تعالى الجنة امين الحمد لله اللهم علمني من لدنك علما اعلم ان فهم
هذه المسائل على وجه التحقيق محتاج الى معرفة اصليين اعلم
ان اطلاقات الفقهاء رضي الله عنهم في الغالب متعبدة بقيود يعرفها
صاحب الفهم المستقيم الممارس للفن وانما يسكتون عنها
اعتمادا على صحة فهم الطالب اعلم ان هذه المسائل اجتهادية
معقولة المعاني لا يعرف الحكم منها على الوجه التام الا بمعرفة
وجه الحكم الذي بني عليه وتفرع عنه والآفتشبه المسائل
على الطالب ويحارذه في فهمها لعدم معرفة الوجه والمبني
ومن اهل ما ذكرناه حار في مناهات الخطاء والغلط
واذا اتجه هذا فاعلم ان الماء المستعمل هو الذي ازيل

به الحديث او يقرب به اما الاول فظاهر واما الثاني فهو
الذي نوي به المكلف الوضوء مثلا ولو لم يكن محدثا فارة يكون
الماء منزلا للحديث متقربا به وتارة يكون منزلا غير متقرب به وتارة
يكون متقربا به غير منزلا والاول كما اذا نوي الحديث الوضوء
والثاني كما اذا اغتسل ومسح للتبرد والثالث كما اذا نوي الوضوء
وهو متطهر فانه نور على نور ثم ذلك الماء المستعمل هو الذي لا في
البدن او بعضه وانفصل عنه ليس الا فلا يكون الماء الراكد الذي يكفى
ماؤه للوضوء اذا تفرق مثلا كله مستعملا اذا توضا فيه واحدا واثنان
او ثلاثة هذا محال يعقل به احد يعتد به ولا يعقل له وجه وقد قدمنا
ان هذه المسائل معقولة المعنى والوجه فانهم قد قلوا قد قالوا
في مسائل كثيرة ان الماء يصير كله غير طهور بمجرد استعمال
بعضه وربما صرحوا بفساد ومن المعلوم ان الملاقاة للبدن مقدار
يسير بالنسبة الى الباقي منه ولا يخفى ان ذلك ظاهر في ان
الماء يصير كله مستعملا ثم اعلم ان هذه
المسائل التي يفهم منها ما ذكر مبنيّة على القول بخجاسة
المستعمل ومن المعلوم ان ملاقات الخمس للماء القليل
يقتضى خجاسته قال العلامة المحقق الرازي الشيخ ابن
الكمام

ابي حنيفة رضي الله عنه واما ما استدل به الصحابة من امامة
جبرائيل عليه السلام وهو ما رواه ابو داود والترمذي وقال
حسن صحيح الاسناد عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال امشي جبرائيل عند البيت مرتين فصلي
الظهر في الاولى حتى كان في مثل الشراك ثم صلي العصر حتى
كان كل شيء مثل ظله وصلي المرأة الثانية الظهر حتى صار ظل كل
شيء مثله كوقت العصر بالاسس ثم صلي العصر حتى صار ظل كل
شيء مثله الحديث فهو منسوخ بهذه الاحاديث التي ذكرناها
لا والظاهر اعتبار كل حديث روي مخالفا لحديث جبرائيل عليه السلام
ناسخا لما خالفه فيه لتحقيق تقدم امامة جبرائيل عليه السلام
على كل حديث روي في الاوقات لانه اول ما علمه اياها كذا
في فتح القدير وفي البدايع وخبر امامة جبرائيل عليه السلام منسوخ
في المتنازع فيه فان المروي فيه العصر في اليوم الاول والاجماع
منعقد على تفايروقتي الظهر والعصر فكان الحديث منسوخا
في الفرع ولا يقال معنى ما روي انه صلى الله عليه وسلم صلي
العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله اي بعد
ومعنى ما روي انه صلى الله عليه وسلم صلي الظهر في اليوم الثاني
حين صار ظل كل شيء مثله اي قرب من ذلك فلا يكون

منسوخا لان نقول هذا نسب النبي صلى الله عليه وسلم الى الغفلة
وعدم التمييز بين الوقتين او الى الساهل في امر تبليغ الشرايع
والتسوية بين امرين مختلفين ومثله لا يظن بالنبي صلى الله عليه
وسلم انتهى بلفظه فالحاصل ان امامة جبرائيل في اليوم الاول
في وقت الظهر ما منسوخة بامامة في اليوم الثاني او باحاديث
بعدها وفي الهداية واذا تعارضت الآثار لا ينقض الوقت بالشك
وذكر المصنف في شرح المجموع ان رواية الحديث قد اختلفت فروي
انه صلى الله عليه وسلم صلى في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء
مثله وروي حين صار ظل كل شيء مثليه فادفع هذا الخلاف شكافي
دخول وقت العصر والاصل بقاء الوقت الاول لثبوت قطع
فلا يرتفع الا بيقين مثله فلا يدخل الوقت الثاني بالشك
بعضه ما رواه من انه صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار
ظل كل شيء مثله وحقيقة اللفظ تدل على بقاء وقت
الظهر حينئذ على اننا نقول الباب باب العبادة والاخذ
بالاحتياط فيها اولى وما ذهبنا اليه وقت العصر بالاتفاق
فالمراد فيه خرج عن العهدة بيقين فكان الاخذ به
اقرب

اقرب الى الاحتياط انتهى كلامه بلفظه وفي النهاية معربا الى شيخ الاسلام
قال مشايخنا والاحتياط ان يؤخر الانسان صلاة العصر الى ان يصير
ظل كل شيء مثليه حتى تكون الصلاة في وقتها بالاجماع انتهى فقد
علمت من هذا ان مذهب ابي حنيفة في اول وقت العصر هو الاحتياط
وقد صرح المحقق ابن الهمام في شرح الهداية ان الاحتياط هو العمل باقوى
الدليلين وان العمل به واجب فظهر بهذا ان الصواب ما ذهب اليه
ابو حنيفة وان العمل به على تقليده واجب والافتاء بغيره لا يجوز لهم لانه
لا يرجح قول صاحبيه او احدهما على قوله الاموجب وهو ما ضعف
دليل الامام واما للضرورة والتعامل لترجيح قولهما في المزارعة
والمعاملات لا خلافهما له بسبب اختلاف العمر والزمان وان ابا
حنيفة لو شاهد ما وقع في زمانهما لوافقتهما لعدم القضاء بظاهر
العدالة وترجيح قول ابي يوسف في بعض مسائل القضاء لكونه باسرة
وقد فقد جميع ذلك في مسائلنا ويؤيد ذلك ما اشار اليه
صاحب الاختيار من الاعتماد انما هو على قول ابي حنيفة لانه الاولي والاول
ومما يدل على انه لا يحل الافتاء بما في الكتب التي لم تشتهر ما نقله
الامام الرزائي في القصة من انه لا يجوز للمفتي ان يفتي بمسألة
حتى يعلم من اين قلنا وهذه احتياج في زماننا الى هذا ام بلفظه

الحفظ فقال يكفي بالحفظ نقلا عن الكتب المصححة وفي اصول الفقه
لابي بكر الرازي فاما ما يوجد من كلام رجل ومذهبه في كتاب معروفه
قد تداولنا النسخ يجوز لمن نظرفيه ان يقول قال فلان كذا وان سمعه
من احد نحو كتب محمد بن الحسن وموطاء مالك ونحوها من الكتب المصنفة
في اصناف العلوم لان وجودها على هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر
والاستغناء لا يحتاج مثله الي اسناد انتهى اليه واما وقت العشاء
فاتفق ابو حنيفة وصاحباؤه ان اوله حين يغيب الشفق واختلفوا
في تفسيره فعند ابي حنيفة هو البياض وهو مذهب ابي بكر الصديق
وعمر ومعاذ وعائشه وعند ابي يوسف ومحمد هو الحمر وهو قول عبادة
بن عباس وعبادة بن عمر وهورواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة
قال المحقق ابن الهمام في شرح الهداية ومن اختار الفتوي على رواية اسد
بن عمر عن ابي حنيفة كقولها فلا يساعده روايه ولا دراية اما الاول
فلانه خلاف الرواية الظاهرة عنه واما الثاني فلما قدمنا في حديث
بن فضل وان اخر وقتها حين يغيب الافق وغيوبته لسقوط
البياض الذي يعقب الحمر والا كان باويا وبجي ما تقدم اعني
اذا تعارضت الاخبار لم يفتقر الوقت بالثبوت وقد نقل عن
ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشه وابن عباس في رواية
ابي

ابي صهيرة وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والمزني وابن المنذر
والخطابي واجازة المبرد وتعليل ولا ينكر ان يقال علي الحمر يقولون عليه توب
كانه الشفق كما يقال علي البياض الرقيق ومنه شفقة الغيب
لرقته غير ان النظر عنه الترجيح افاد ترجيح انه البياض هنا واقرب
الامر انه ترد في انه لا وقت مامل بينهما فيخرج وقت المغرب
يدخل وقت العشاء اتفاقا ولا حكمة للصلاة قبل الوقت
فلا احتياط في التأخير انتهى كلام المحقق بلفظه وقال تلميذه
العلامة قاسم في تصحيح القدوري قوله قال ابو يوسف ومحمد هو
الحمر قال الامام ابو الفاضل السدي في شرح المنظومة وقد جاء
عن ابي حنيفة في جميع التفاريق انه رجع الي قولها وقال انه
الحمر ما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق علي الحمر
وعليه الفتوي وتبعه الجمهور وصدر الشريعة قلت ما ذكره
من الرجوع فساد لم يثبت لما نقله الكافي عن الكاف من ذلك
الايممة الثلاثة والي الآن من حكاية القولين وادعوي حمل
عامة الصحابة خلاف المنقول وقال في الاختيار الشفق

البياض وهو مذهب أبي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة قال
ورواه عبد الرزاق عن أبي هريرة وعن عمر بن عبد العزيز ولم يرو البيهقي
أن الشفق الحمر إلا عن أبي عمر وأما اختياره للفتوى فبناء على ظن
ضعيف وذلك لأنه قال الشفق الحمر وعليه الفتوى كأنه في جعله
اسماً للبياض لكونه شفق ثبت اللغة بالقياس وأنه لا يجوز وطن
أن هذا هو حجة الإمام وليس كذلك إنما حجة الحديث الصحيح مع
تفسير الصحابة مع موافقة أحوال النظر على ما سينكر أن شاء الله تعالى
فكان أخبار الخلفاء ما هو الأصح رواية ودراية أما الأول فلأن رواية
الشفق الأبيض هي رواية الأصل وهي ظاهر المذهب عن أبي حنيفة
وروي أنه الحمر وهي رواية أسد بن عمر وهي خلاف ظاهر الرواية
عنه وأما الثاني فروي الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال وأول وقت العشاء حين يغيب الأفق وغيبوبة بسقوط
البياض الذي يعقب الحمر والأكان بادياً وأما أقوال الصحابة الموافقة
لهذا الحديث فما قدمناه وأما موافقة أحوال النظر فإنه قال
روي عن ابن عمر وغيره الشفق الحمر فقد روي ما قدمناه

عن غيرهم وإذا تعارضت الآثار لا يخرج الوقت بالشك كما
قال في الهداية وغيره فثبت أن قول الإمام هو الأصح كما
اختاره البيهقي انتهى كلامه فيحصل لنا من كلامه وكلام شيخه
أن الصحيح المفتى به قول صاحب المذهب لا قول صاحبيه
واستفيد منه أنه لا يفتى ويعمل إلا بقول أبي حنيفة ولا يعدل
عنه إلى قولهما إلا بموجب من ضعف دليل أو ضرورة تعامل
كما قدمناه في وقت العصر واستفيد منه أيضاً أن بعض المشايخ
وإن قال الفتوى على قولهما وكان دليل الإمام واضحاً ومذهبهم
ثابتاً لا يلتفت إلى فتواه ولا يعمل بها وإن كانت في كتاب
مشهور معروف فاذا أظهر لنا مذهب الإمام الأعظم أبي
حنيفة في هذين الوقتين وظهر أيضاً دليله وقوة وصحة
وأنه أقوى من دليلهما وجب علينا اتباعه والعمل به والافتاء
به والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم وكان الفراغ من هذه الرسالة يوم
الخميس في شهر ذي الحجة سنة ١١٣٨ هـ ووقع الفراغ على يد عبد الله
ابن الحاج حسن